دراسة تطبيقية لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة (1990–2018)

Applied study of the reality of economic diversification in Algeria during the period (1990-2018)

علالي مختار*

جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر

allali_mokhtar_dg@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2022/01/19 تاريخ القبول: 2022/04/04 تاريخ النشر: 2022/04/22

ملخص:

استهدفت هذه الورقة البحثية دراسة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2018 بالاعتماد على مؤشر التنويع الاقتصادي هيرفندال– هيرشمان لقياس درجة تنويع الاقتصاد الجزائري فيما يخص المؤشرات الاقتصادية الكلية وهي الناتج المحلي الاجمالي ،الصادرات، الواردات، الايرادات العامة للدولة، والتكوين الاجمالي لراس المال الثابت. وخلصت الدراسة إلى ان رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة إلى أن الجزائر تعاني ضعف في تنويع اقتصادها وهذا ما يستدعي الضرورة الحتمية لتخلص من التبعية النفطية واعتماد على مصادر أخرى لتنويع دخلها.

الكلمات المفتاحية: : تنويع اقتصادي– مؤشر هيرفندال هيرشمان– اقتصاد جزائري، تبادلات تجارية، ريع نفطي.

Abstract :

This research paper aimed at studying the reality of economic diversification in Algeria during the period 1990-2018 based on the economic diversification index Herfendal-Hirschmann to measure the degree of diversification of the Algerian economy in terms of macroeconomic indicators, namely GDP –exports –imports –public revenues of the state- and the total composition of fixed capital. The study concluded that despite the efforts exerted by the government, Algeria suffers from weakness in diversifying its economy, which necessitates the inevitable necessity to get rid of oil dependence and rely on other sources to diversify its income.

Key Words: Economic diversification, Herfendal Hirschmann index, Algerian economy, Trade exchanges, Oil rents.

JEL Classification: O11, O55, P45.

* المؤلف المرسل: علالي مختار (*allali_mokhtar_dg@yahoo.fr*)

المقدمة:

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي يرتكز اقتصادها على النفط سواء في صادراتها أو في تمويل ميزانيتها وعليه فإن أي تغيير يحدث في أسعار هذه المادة سيؤثر على كل اقتصادها، لهذا أصبح مفروضا عليها القيام بعدة إجراءات للتخلص من التبعية النفطية وتنويع هيكل صادراتها للتصدي لموجات التذبذب التي تعرفها اسعار هذه المادة في كل مرحلة ، بسبب المستجدات الاقتصادية مما يفرض من خلال ذلك تبني عدة سياسات تنموية تهدف الى تشجيع القطاع

الفلاحي والصناعي وكذا السياحي .للتوجه نحو التنويع الاقتصادي الحقيقي الذي يخلق الثروة ويوفر مناصب العمل ، ذلك لان تنويع القاعدة الإنتاجية اصبح حتمية ووضعت له مكانه هامة في اقتصاديات الدول التي تعتمد في صادراتها على منتج واحد لتمويل ميزانيتها، ففي حالة انخفاض أسعار هذه المادة في الاسواق العالمية تتوقف خطط التنمية الاقتصادية وتجمد، حيث أن اعتماد الجزائر على مورد واحد أثر على مداخيلها في فترات انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية ، ولذلك تسعى جاهدة من خلال مخطط الحكومة وبرنامج الرئيس للتوجه نحو التنوع الاقتصادي وقد انطلقت بداية من المجال الصناعي ثم الفلاحي .

إشكالية الدراسة: لمعالجة هذه الدراسة، سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المتضمنة في السؤال الجوهري التالي:

كيف يتم بناء طرق تجسد توجها حقيقيا نحو التنوع الاقتصادي الجزائري ؟

من خلال هذه الإشكالية، يمكننا طرح بعض الأسئلة الفرعية المدعمة للموضوع، والتي نراها ضرورية لإشكالية الدراسة:

- ما هو مفهوم التنويع الاقتصادي وماهي أهم مؤشراته؟
- كيف تحقق الجزائر خططها للوصول الى تنوع اقتصادي جزائري ؟

الفرضيات:

- تبقى الجزائر من الدول التي تعتمد على النفط كمصدر اساسي للدخل .
- لا يمكن تحقيق تنويع اقتصادي في الجزائر إلا بالتركيز على الموارد الاخرى المتاحة.

الدراسات السابقة :هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع التنويع الاقتصادي، ومختلف التقنيات المستخدمة لحسابه، نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر، الدراسات التالية:

- لحول علي .كرار محمد عبد الغني .بن ديمة نسرين ، حول التنويع الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020 ، حيث تطرقوا الى ضرورة التنويع الاقتصادي، وذلك باستغلال الإمكانيات في قطاع الصناعة والزراعة، من خلال ترقية القطاع الخاص وتنويع الصادرات. ولنجاح عملية التنويع الاقتصادي ضرورة خلق اطار مؤسساتي داعم للنمو الاقتصادي.
- نجاة كورتل جامعة قسنطينة 2-عبد الحميد مهري، الجزائر، حول محدات التنويع الاقتصادي في المغرب العربي: دراسة قياسية باستعمال عينات البدانل -الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي —دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011 -2017 ، توصلت الدراسة الى التأكيد أنه لا يمكن تحقيق أي تنويع خارج المحروقات إلا إذا تم تثمين للإمكانيات والكفاءات للقطاعات الإنتاجية والبحث في نقاط قوا وضعفها، والأهم اعتماد ايجابياا كنقطة للإقلاع الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية
- دراسة للباحثين صباح براجي وشمام عبد الوهاب بعنوان "دور السياسات الاقتصادية في بعث تنويع الاقتصاديات الريعية لتحقيق التنمية المستدامة —دراسة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري 2000-2014 ،حيث استهدف البحث تحليل دور السياسات الاقتصادية المعتمدة في الجزائر للفترة 2000-2014 في تحقيق التنويع الاقتصادي والتنمية

المستدامة من خلال حساب مؤشر هيرفندال–هيرشمان المركب لتنويع المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتوصلت الدراسة إلى عدم نجاعة السياسات الاقتصادية المنتهجة في الجزائر وعجزها في تنويع القاعدة الاقتصادية.

أهداف البحث: تهدف هده الدراسة لقياس مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج قطاع المحروقات وهذا بالتركيز على خمسة مؤشرات تخص الاقتصاد الكلي : الناتج المحلي الاجمالي ،الصادرات، الواردات، الايرادات العامة، التكوين الاجمالي الخام لرأس المال الثابت، للفترة الممتدة من 1990-2018ويدلك استهدفنا قياس مستوى التنويع الاقتصادي من خلال المتغيرات و المستجدات الإقليمية والدولية وكذا تأثيرات المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أهمية الدراسة : تأتي أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله خاصة تنويع القاعدة الانتاجية، لما له من أهمية في قيامه بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، حيث يقوم بدور المعزز لاستكمال النقص الموجود في التمويل المحلي ، وكدا القضاء على محدودية الدخل والتخلص من لعنة الموارد والتصدي للأزمات

كما أن تنويع القاعدة الانتاجية من خلال التنوع الاقتصادي اصبح ضرورة حتمية ، وهو ما يدفع بالضرورة إلى دراسته،وتجسيده بمخططات عاجلة ،خاصة في الوضع الراهن الذي تشهده الجزائر في ظل انخفاض أسعار النفط.

I. ماهية التنويع الاقتصادي:

يعرف التنويع الاقتصادي بأنه «الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في الاقتصاد المعني، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقة ضمن التنافسية العالمية، وذلك برفع القدرة الإنتاجية للقطاعات المتنوعة، حتى وإن لم تكن ذات تنافسية عالية، وذلك بهدف الارتقاء بمساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتفعيل دور الجباية الضريبية لتوسيع إيرادات الموازنة العمومية، وبذلك تتعدد البدائل الاقتصادية لتحل محل المورد الواحد (كورتل، 2019، صفحة 6).

1. مفهوم التنويع الاقتصادي:

يقصد بالتنويع الاقتصادي، تلك العملية التي تتيح مجال واسع لترسيخ، أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط يتصف بالتنوع،و يكون مستقرا، وكفؤا يتضمن مبادئ وأهداف لتعميق التماسك والتكامل الاقتصادي ، الاجتماعي، ويؤدي دورا محوريا وإيجابيا في عملية التنمية ،

ويعرف كذلك على أنه " العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، كما يعتبر صورة مهمة في تنويع أسواق الصادرات أو تنويع لمصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية أي الدخل من الاستثمار الخارجي، أو تنويع مصادر الإرادات العامة (جاري و قاسمي ، 2020، صفحة 54).

2. أهداف التنويع الاقتصادي:

التنويع الاقتصادي عملية تدريجية تراكمية لتنويع مصادر الدخل ويهدف الى الحد من الاعتماد على قطاع المحروقات وعائداته بتطوير اقتصاد مستقل عن النفط والغاز، حيث يمكن حصر اهدافه عموما في النقاط التالية : (بن قدور و مدياني، 2017، صفحة118)

توسع فرص و آفاق كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر؛ –

–تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛

زيادة الشركاء التجاريين وتوسيع آفاق الأسواق الدولية؛–

تنويع العوائد المالية وتوسيعها وزيادة القيمة المضافة في قطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة؛

خلق صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة؛

– توفير بعض فرص العمل للعمالة الوطنية بغية تسريع عملية النمو الاقتصادي.

3. أنواع التنويع الاقتصادي:

يتضمن التنويع الاقتصادي نوعين من خلالهما يسمح للاقتصاد بالاستقرارية أكثر وهما:

1.3. التنويع الافقي او التكامل الافقي: ويقصد به ظهور قطاع جديد من النشاط الاقتصادي الذي يسمح بالدخول إلى بعض المجالات الجديدة التي قد تكون مترابطة او غير مترابطة بقطاع النفط.

2.3 .التنويع الرأسي أو العمودي: ويقصد به توسيع مجموعة المنتجات المصنعة في قطاع معين الذي يهدف إلى تطوير المنتج وزيادة القيمة المضافة باستخدام مدخلات محلية أو مستوردة (بن با وبلعربي،2020،ص 210).

كما توجد مستويات واشكال مختلفة للتنويع، الا انه سوف يتم التعرض الى مستويين هامين يتمثلان في:

- **تنويع القاعدة الإنتاجية:** يشكل هذا النوع خاصية تحقيق تغيير في بنية الإنتاج، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محددة من الأنشطة الإنتاجية (باهي و رواينية، 2016، صفحة 136). الا ان تنويع القاعدة الإنتاجية تواجه تحديات تكمن في اتجاهين،
  - **الأول: جانب الطلب** المتمثل في اصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي: السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف،
  - **والثاني: جانب العرض** المتمثل في تنمية تر اكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات (الصوفي و الدامي، 2017، صفحة 5).

●**تنويع التجارة الخارجية:**

يرتبط تنويع التجارة الخارجية بتنويع **شقي الميزان التجاري**: وذلك بتنويع الصادرات، إذ لا يجب الاعتماد المطلق على تصدير سلعة واحدة، معرضة للتقلبات الدائمة للأسواق الدولية، فمثلا في حالة اقتصادنا الوطني تمثل صادرات البترول 97 %من إجمالي الصادرات، وهو ما يؤثر سلبيا أو أنه حتى يكبح مسار التنمية الاقتصادية، لكن بالمقابل تنويع البنية الهيكلية للصادرات خارج قطاع المحروقات سيعطي دفعا إيجابيا لنشاط القطاعات الاقتصادية الوطنية ، بحيث يجب أن تتنوع الصادرات بين المنتجات المصنعة ونصف المصنعة من الإنتاج المحلي ومن جهتها لا يجب أن يقتصر هيكل الواردات على السلع ذات الاستهلاك الواسع كالسلع الغذائية ، مثلا والتي يمكن إحلالها محليا غير أنه بالمقابل يجب التركيز على السلع الاستثمارية ذات المحتوى التكنولوجي الفائق، والتي تساهم إلى حد كبير من رفع التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت، مما ينعكس إيجابيا على الكفاءة والقدرة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية الوطنية وبذلك يتم دعم مسار التنمية الاقتصادية (كوتل، 2019، صفحة 8).

4. أهمية التنويع الاقتصادي في الاقتصادات النفطية:

هناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعا، أهمها أن يصبح الاقتصاد أقل تعرضا للصدمات الخارجية، وزيادة تحقيق المكاسب التجارية، مع تحقيق أعلى معدلات الإنتاج الرأسمالي، مما يساعد أكثر على التكامل الإقليمي... حيث أن هذه المنافع بالإضافة إلى الإرادة الفعالة يمكن أن تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية، إنطلاقا من ذلك سيؤدي خفض الاعتماد على النفط إلى رفع نمو الإنتاجية، وتعزيز النمو الممكن، والحد من تقلب الناتج ويعتبر تحسين البنية التحتية والبيئة الأمنية ومناخ الأعمال متطلبات حيوية لتنويع الاقتصاد، أما بالنسبة للاعتماد المفرط على النفط فيمكن أن ننظر إليها من الجوانب التالية:

– اعتبار استخراج النفط نوعا من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنويع القاعد الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد متجددة.

– اتصاف النفط بكونه مورد طبيعي ناضب ، وبالتالي فلابد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة، والابتعاد عن الاقتصاد الريعي النفطي

– عدم استقرار أسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي إلى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية، والايرادات الحكومية ،والانفاق العام، ومن تم مستوى ونمو الناتج المحلي الاجمالي.

– إعاقة تقلبات مستويات الدخل القومي الناجمة من تذبذب الإيرادات النفطية، والاستقرار في مستويات الاستثمار، وفرص العمل ،ومن تم تنفيد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية. (صاري، 2019، صفحة 898)

5 .مؤشرات التنويع الاقتصادي و درجة قياسه :

من أهم المؤشرات الدالة علي التنويع الاقتصادي ما يلي: (بن يوب و فلفل، 2017، صفحة 9)

–معدل و درجة التغير الهيكلي لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي ؛

-إيرادات النفط و الغاز كنسبة من إيرادات الحكومة ؛

- .نسبة الصادرات غير النفطية موع الصادرات ؛

-نسبة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ؛

هناك مقياسين رئيسيين يمكن معرفة من خلالهما درجة التنويع الاقتصادي:

1.5.مؤشر هيرفندال– هيرشمان:

وهو من أشهر المؤشرات التي تقيس درجة التنوع الاقتصادي لأي اقتصاد تتراوح قيمته ما بين الصفر (0) والواحد الصحيح(1)،بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الصفر دل ذلك على وجود التنوع الاقتصادي وكلما اقترب هذا المؤشر من الواحد دل ذلك على عدم وجود التنوع الاقتصادي (أي التركيز الاقتصادي)،ويحسب هذا المؤشر باستخدام العلاقة التالية: (مجدوب، 2020، صفحة 39) .

$$HH = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(\frac{xi}{x})^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:H:هو مؤشر هير فندال – هيرشمان؛

Xi: قيمة المتغير في النشاط (i)؛

X: القيمة الاجمالية للمتغير في جميع النشاطات ؛

N : عدد النشاطات.

تتراوح قيمة معامل هيرفندال– هيرشمان بين الصفر والواحد بمعنى ($0H\leq 1\leq$)، فإن كان صفرا كان هناك تنوع في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)،وإذا كان واحد صحيح فأن مقدار التنوع يكون معدوما. (أوريسي، 2018، صفحة 695).

2.5 مؤشر جيني Gini Index:

ويستخدم لقياس خاصية التركز concentrationوهو اكثر استخداما للتعبير عن التفاوت في توزيع الدخل، ويمكن حسابه وفقا للعلاقة التالية : $\boldsymbol{G = \sum(Pi - Pi{-}1)(Li + Li{-}1)}$:

حيث Pi توزيع التكراري التراكمي للسكان

و Li يمثل التوزيع التكراري التراكمي للدخل .وتتراوح قيمة معامل جيني بين(0) الذي يعبر عن حالة المساواة المطلقة و(1) الذي يعبر عن حالة التفاوت المطلق (بن قدور و مدياني، 2017، صفحة 119).

II. قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على قياس معامل هيرفندال – هيرشمان لمعرفة درجة تنوع الاقتصاد الجزائري ، وذلك من خلال توزيع خمسة متغيرات وهي :الناتج المحلي الاجمالي ،الصادرات، الواردات، الايرادات العامة، إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، وسيقاس التنويع الاقتصادي لكل متغير على حده ، باعتبار التنويع الاقتصادي ظاهرة متعددة الابعاد فسوف يتم حساب المؤشر المركب للتنويع ، وذلك بأخذ المتوسط الحسابي لمؤشر هير فندال هيرشمان لكل من المتغيرات الخمسة السابقة .

1.التنويع في النشاطات الانتاجية (الناتج المحلي الاجمالي):

تعتمد عملية تحليل تنويع الناتج المحلي الاجمالي على توزيع هذا الناتج على القطاعات الاقتصادية الثمانية وهي: الفلاحة والمحروقات ،الاشغال العمومية البترولية ،الصناعية خارج المحروقات ،البناء والاشغال العمومية ، النقل والاتصالات ، التجارة، الخدمات .

الجدول 01 : تغير مساهمة أهم القطاعات الانتاجية المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر بالفترة(1990– 2018) ، الوحدة(%)

القطاعات الانتاجية	السنوات		التغير
	1990	2018	
الفلاحة	14.61	15.40	0.79
المحروقات	29.16	28.87	-0.29
الاشغال العمومية البترولية	1.08	0.59	-0.49
الصناعة خارج المحروقات	15.59	7.16	-08.43
البناء والاشغال العمومية	13.32	14.31	0.99
النقل والاتصالات	6.34	13.58	07.24
التجارة	14.87	14.91	0.04
الخدمات	5.03	5.18	0.15
المجموع	100.00	100.00	00.00

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات متاح على :
https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_comptes_economiques_1963_2018.pdf

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه هناك انخفاض مساهمة كل من قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (1990-2018) من 29.16%سنة1990،إلى 28.87% سنة 2018 بنسبة (0.29 نقطة مئوية

)،وقطاع الأشغال العمومية البترولية من1.08 %سنة1990 إلى0.59%سنة 2018 بنسبة (0.49 نقطة مئوية)،وقطاع الصناعة خارج المحروقات من15.59%سنة 1990،إلى7.16% سنة 2018 بنسبة (8.43 نقطة مئوية) ومن ناحية أخرى زادت مساهمة القطاعات المتبقية في الناتج المحلي الاجمالي ، حيث ارتفعت مساهمة القطاع الفلاحي من 14.61% سنة 1990، إلى 15.40% سنة 2018 بـ (0.79 نقطة مئوية) ،وكذا قطاع البناء والاشغال العمومية من 13.32% سنة1990، إلى 14.31% سنة 2018بـ (0.99 نقطة مئوية) وقطاع التجارة من 14.87% سنة 1990، إلى 14.91% سنة 2018 بـ (0.04 نقطة مئوية) وقطاع الخدمات من 5.03% سنة 1990، إلى 5.18% سنة 2018 بـ (0.15 نقطة مئوية).

نستنتج من خلال بيانات الجدول السابق أن هناك تغير طفيف في هيكل الانتاج للاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة ، حيث كانت مساهمة قطاع المحروقات سواء كان قطاع النفط والغاز أو قطاع الاشغال العمومية البترولية آخذة في التراجع ،كما نلاحظ انخفاض شديد في القطاعات الصناعية بخلاف الهيدروكربونات في حين زادت مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى بدرجات متفاوتة .

مؤشر تنويع مكونات الناتج المحلي الاجمالي وفق مؤشر هير فندال للفترة (1990-2018):

قمنا بحساب معامل هير فندال هير شمان لمكونات الناتج المحلي الاجمالي للفترة (1990-2018) والشكل (01)بين نتائج المتحصل عليها :

الشكل رقم 01: مؤشر هيرفندال للناتج المحلي الاجمالي

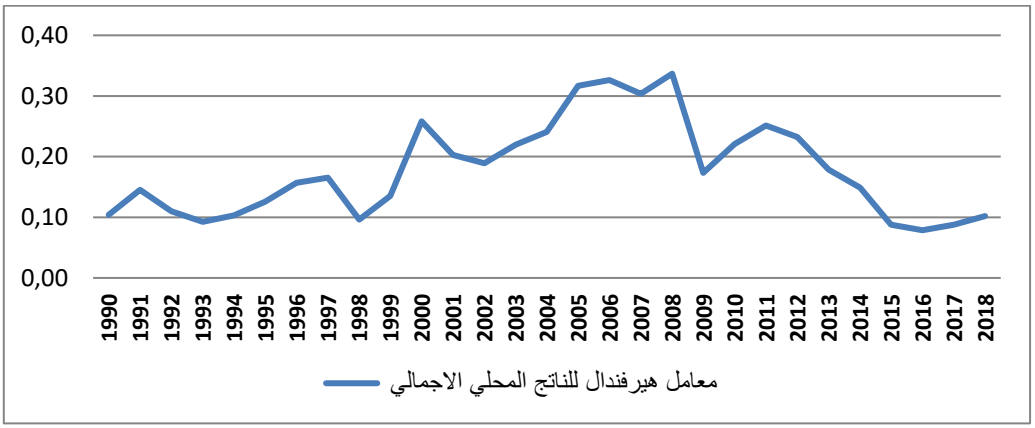

المصدر :من إعداد الباحث

2. التنويع في الصادرات :

لكي نحقق التنويع الاقتصادي لا يجب الاكتفاء بتنويع القاعدة الانتاجية فقط بل يجب التنويع كذلك في هيكل الصادرات السلعية ،حيث يعتبر التنويع في الصادرات ذو أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للدول النفطية التي تعتمد على إنتاج الغاز الطبيعي والنفط وتصديره.

ويعتمد تحليل تنويع الصادرات على هيكل الصادرات السلعية ، والذي ينقسم بشكل أساسي إلى سبع فئات ، وهي المواد الغذائية – المنتجات الطاقة والزيوت– المواد الخام والمنتجات نصف المصنعة – المعدات الزراعية – المعدات الصناعية – والسلع الاستهلاكية.

الجدول رقم 02:المساهمة في إجمالي الصادرات السلعية للجزائر خلال الفترة (1990–2018)

القطاعات الانتاجية	السنوات		التغير
	1990	2018	
المواد الغدائية	0.44	0.93	0.46
الطاقة والزيوت	96.12	96.97	-1.50
المواد الخام	0.28	0.23	-0.06
منتوجات نصف مصنعة	1.87	1.56	2.09
تجهيزات فلاحية	0.02	00	-0.03
تجهيزات صناعية	0.67	0.22	-0.45
سلع إستهلاكية	0.59	0.08	-0.51
المجموع	100.00	100.00	00.00

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

– بنك الجزائر ،التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي ،الجزائر، بنك الجزائر ،2015،ص 170.

– بنك الجزائر ،التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي ،الجزائر، بنك الجزائر ، 2017،ص 155.

– بنك الجزائر ،التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي ،الجزائر، بنك الجزائر ، 2018،ص 166.

https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/evolution_du_commerce_exterieurs_de_l_algerie_1963_201o

من خلال تحليلنا لهيكل سلع التصدير ،يمكن ملاحظة أن صادرات الجزائر تتركز بشكل كبير في مواد الطاقة والزيوت (النفط والغاز الطبيعي والمواد الكيمائية والزيوت)،ولاتزال الهيدروكربونات تشكل (98%)من إجمالي الصادرات .حيث سجلت صادرات الطاقة والزيوت (96.12%) سنة 1990 و(96.97%) سنة 2018 بانخفاض يقدر بـ (-1.50%) ، بينما ارتفعت صادرات المواد الغذائية من (0.44%) سنة 1990 إلى (0.93%) سنة 2018 ، بزيادة تقدر بـ(0.46%) ،حيث يتضح لنا أنه خلال كل الفترة من 1990 إلى 2018 ، لم يتغير هيكل الصادرات كثيرا ،لأن الهيدروكربونات لاتزال تشكل أكبر نسبة من صادرات الجزائر .

وهذا الاستنتاج يؤكده تطور قيمة معامل هير فندال لتنويع الصادرات الذي انخفضت قيمته من 0.94% سنة 1990 إلى 0.91% سنة 2018

الشكل رقم 02:معامل هيرفندال لتنويع الصادرات

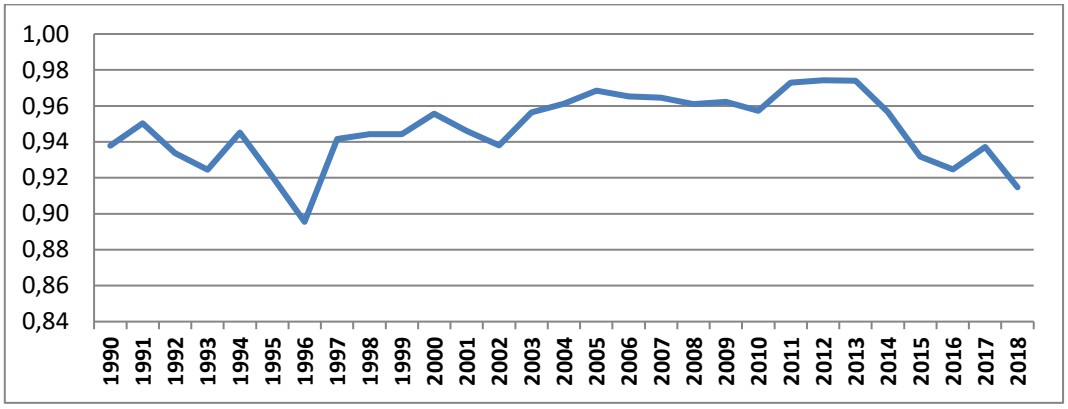

المصدر :من إعداد الباحث

3.التنويع في الواردات

يعتبر التنويع في الواردات جانباً مهماً من جوانب التنويع الاقتصادي ، ونظراً لأن الاقتصاد الوطني يستورد السلع والخدمات التي لا يستطيع إنتاجها من الخارج ، فإنه لا يعتبر تنافسياً، وقد تكون هذه الواردات في صورة منتجات تقنية تتميز بتكنولوجيا عالية ، أ منتجات لا يتم إنتاجها بسبب الظروف المناخية غير المناسبة ، او منتجات تفوق تكاليف إنتاجها محليا تكاليف إستيرادها ، لذلك تعتمد الدولة أحيانا مراجعة قيمة الدينار الجزائري بتخفيضه ، و لتقدير درجة تنويع الاقتصاد الوطني في هيكل الواردات، فإنه تم الاعتماد على توزيع الواردات على أساس سبعة فئات سلعية رئيسية مماثلة لتوزيع الصادرات ، ويبن الجدول الموالي التوزيع النسبي للواردات حسب المجموعات الرئيسية ونسبة تغيره خلا الفترة 1990-2018.

الجدول رقم03: التنويع النسبي للواردات الجزائرية حسب المجموعات الرئيسية خلال الفترة (1990-2018)، الوحدة %

القطاعات الانتاجية	السنوات		التغير
	1990	2018	
المواد الغذائية	22.10	18.56	-3.52
الطاقة والزيوت	1.49	2.21	0.73
المواد الخام	6.99	4.11	-2.88
منتوجات نصف مصنعة	18.65	23.72	5.07
تجهيزات فلاحية	0.80	1.22	0.41
تجهيزات صناعية	38.13	29.06	-9.08
سلع إستهلاكية	11.83	21.10	9.27

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات

- بنك الجزائر ،التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي ،الجزائر، بنك الجزائر ،2015،ص 170.
- بنك الجزائر ،التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي ،الجزائر، بنك الجزائر ، 2017،ص 155.
- بنك الجزائر ،التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي ،الجزائر، بنك الجزائر ، 2018،ص 166.

https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/evolution_du_commerce_exterieurs_de_l_algerie_1963_201o.pdf

نلاحظ من خلال الجدول السابق هناك تنويع في هيكل الواردات وحدوث تغيرات في توزيعها بشكل واضح بين فئات الواردات .إذ تناقصت نسبة واردات المواد الغذائية من (22.10%) إلى (18.56%) بفارق قدر بـ (3.52نقطة مئوية)،وكذلك نفس الشيء بالنسب للمواد الخام التي سجلت تناقص في نسبة وارداتها من (6.99%) إلى (4.11%)ـ بفارق قدر بـ(2.88 نقطة مئوية) والتجهيزات الصناعية من (38.13%)إلى (29.06%) بنسبة تناقص (9.08 %) بينما تزايدت كل من نسبة واردات الطاقة والزيوت من (1.49%) إلى (2.21%)بفارق قدر بـ(0.73 نقطة مئوية) والمنتوجات نصف المصنعة من (6.99%)إلى (4.11%) بفارق بـ(5.07 نقطة مئوية) وكذلك نسبة واردات التجهيزات الفلاحية التي ازدادت من (0.80 %) إلى (1.22%) بفارق قدر بـ (0.41%) والسلع الاستهلاكية من (11.83%) إلى (21.10 %) بـ (9.27 نقطة مئوية).

أما بالنسبة لمعامل هير فندال للواردات فقد انخفض من(0.19%) سنة 1990 إلى (0.15%) سنة 2018 وهذا ما يدل على عدم حدوث أي تغيير واضح للواردات خلال فترة الدراسة ، وعليه بقيت الواردات غير مركزة في مجموعة معينة من السلع ،أو أنها متنوعة بشكل مقبول .

الشكل رقم 03:معامل هيرفندال لتنويع الواردات

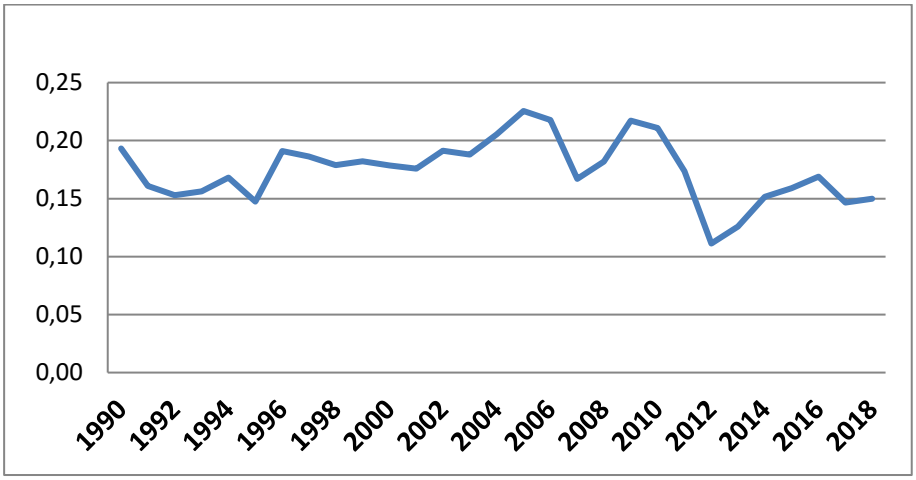

المصدر :من إعداد الباحث

4. التنويع في الايرادات العامة :

تلعب الإيرادات الحكومية دورًا مهمًا في تنويع القاعدة الاقتصادية وتعتمد الإيرادات الحكومية في الجزائر بشكل أساسي على عائدات صادرات النفط، حيث يعتمد حجم الإنفاق الحكومي الذي يمثل محرك النشاط الاقتصادي على أسعار النفط في السوق العالمية والطلب عليه ، ولكي يكون هناك تنويع اقتصادي في الايرادات العامة للدولة لابد من التركيز على زيادة الايرادات الحكومية غير النفطية.

الجدول رقم 04:توزيع الايرادات العامة الجزائرية خلال الفترة (1990– 2018) الوحدة (%)

الايرادات العامة	السنوات		التغير
	1990	2018	
الايرادات النفطية	49.97	36.77	-13.19
الايرادات الاخرى	50.03	63.23	13.19
المجموع	100.00	100.00	00.00

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات :

الديوان الوطني للإحصائيات،الجزائر بالأرقام نتائج 2013-2015،رقم 46، الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات،2016،ص 67.

الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر بالأرقام نتائج 2016-2018،رقم 49،الجزائر، د و إ،2021،ص 60.

الديوان الوطني للإحصائيات ، الجزائر بالأرقام نتائج 2014-2016،رقم 47، الجزائر، ائيات ،2017،ص 67.

https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES.pdf

نلاحظ من الجدول رقم (04): أن نسبة الايرادات النفطية إلى إجمالي الايرادات الحكومية قد بلغت (49.97%) سنة 1990،وإنخفضت إلى (36.77%) سنة 2018 بفارق قدره (19,13 نقطة مئوية) مما يعني أن الايرادات العامة للدولة قد انخفض اعتمادها على الايرادات النفطية وهذا ما يعد مؤشرا إيجابيا للتنويع الاقتصادي. في حين ارتفعت الايرادات الاخرى ومنها (الجباية العادية والايرادات أخرى للميزانية) من (50.03 %) سنة 1990 لتصل إلى (63.23%) بزيادة قدرت بـ (13.19) وذلك راجع لإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية لتوسيع المداخيل الجبائية. أما معامل هير فندال لتنويع الإيرادات العامة فبلغت قيمته سنة 1990 (0.00%) وارتفعت قيمته إلى (0.08 %) سنة 2018 ويلاحظ أن قيمة المعامل قد بلغت الصفر في كل من سنة 1998 وسنة2010 والتي انخفضت فيها الايرادات النفطية، وأصبحت الايرادات العامة موزعة تقريبا بالتساوي بين الايرادات النفطية والإيرادات الاخرى.

الشكل رقم 04:معامل هير فندال لتنويع الإيرادات العامة

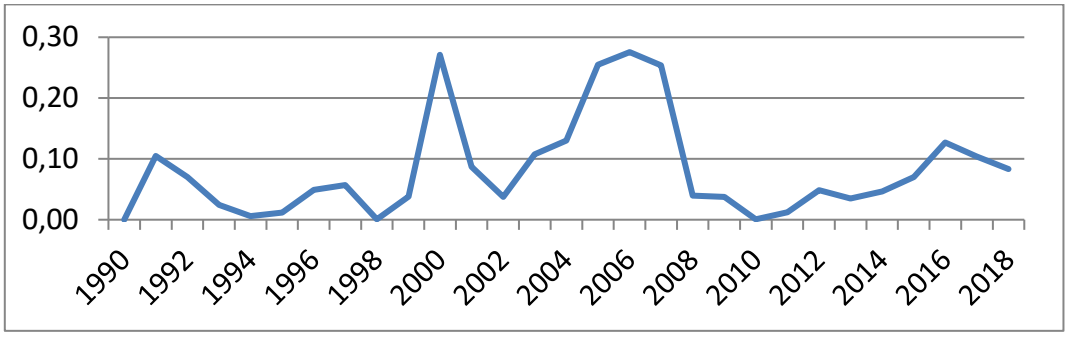

المصدر :من إعداد الباحث

ويتضح من الشكل البياني في الاعلى أن قيم معامل هير فندال لتنويع الايرادات العامة عرفت ارتفاعات وانخفاضات إلى أن وصلت الصفر في السنوات (1990-1998-2010) وهدا ما يفسر تساوي كل من الايرادات النفطية و غير النفطية ،لكن سرعان ما عاودت القيم بالارتفاع مجدا ابتداء من سنة 2011 و هذا ما يدل أن الايرادات العامة تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية لدفع عجلة الاقتصاد .

5. التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت :

يعبر التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت على هناك تنويع اقتصادي في البلد المعني وذلك من خلال إبراز مدى التطور الحاصل في الاستثمار وكذا توجهات القرارات الاستثمارية ،وهل هناك توزيع عادل لهذه الاستثمارات على باقي القطاعات الاقتصادية ،أم أنها متمركزة في قطاع المحروقات وباعتبار الجزائر من الدول النفطية فإنه من الضروري تحديد توجهات قراراتها الاستثمارية ومعرفة ما إذا كان هناك تمركز في قطاع معين على حساب القطاعات الاخرى، أم هناك توزيع عادل لها ، وعليه سنقوم بتتبع توزيع إجمالي تكوين لرأس المال الثابت من خلال التكوين الخام للأموال الثابتة والتغيرات في مستوى المخزونات.

الجدول رقم 05: التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال الثابت بالفترة (1990-2018) ، الوحدة (%)

الايرادات العامة	السنوات		التغير
	1990	2018	
التراكم الخام للأموال الثابتة	88.55	85.95	-2.6
تغيرات في مستوى المخزونات	11.45	14.05	2.6
المجموع	100.00	100.00	00.00

المصدر :من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الموقع

https://www.ons.dz/IMG/pdf/retrospective_comptes_economiques_1963_2018.pdf

يبين لنا الجدول رقم (05) انخفاض في نسبة التراكم الخام للأموال الثابتة من إجمالي التكوين حيث قدرت نسبته (88.55 %) سنة 1990 إلى (85.95 %) سنة 2018 بـ فارق (2.6 نقطة مئوية) وهي نفس النسبة التي

ازدادت بها التغيرات في مستوى المخزونات ،وهذا ما يدل على أن التوزيع النسبي لإجمالي تكوين رأس المال لايزال يعرف اتجاها عاما نحو دعم النفقات على زيادة الاصول الثابتة للاقتصاد ، أما بالنسبة لمعامل هير فندال لتوزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت فقد تراوحت قيمته بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة الدراسة إلا أنه بشكل عام حقق المعامل انخفاض طفيف حيث بلغت قيمته 0.63 سنة 1990 إلى 0.56 سنة 2018 الأمر الذي يؤكد بوضوح وجود تنويع اقتصادي طفيف في توزيع إجمالي التكوين الخام لرأس المال الثابت يوضحه الشكل أدناه:

شكل رقم 05: معامل هير فندال لإجمالي تكوين رأس المال الثابت

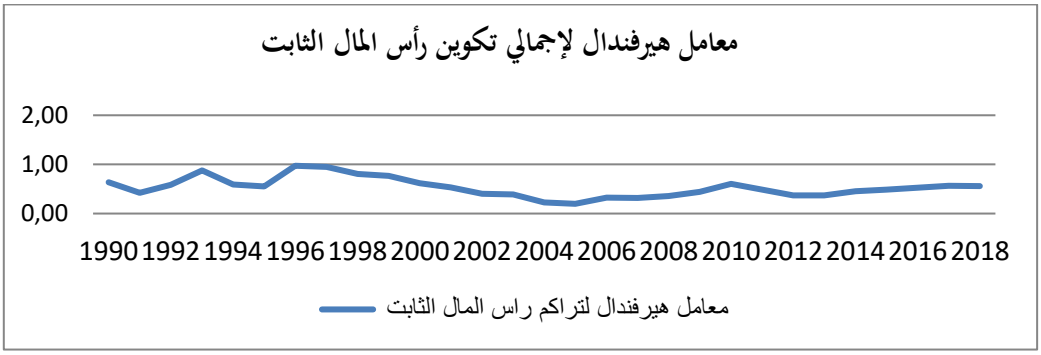

المصدر :من إعداد الباحث

6. المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي :

يقصد بالمؤشر المركب للتنويع الاقتصادي عدم اقتصار التنويع على مصادر الدخل وبنية الناتج المحلي الإجمالي، بل يشمل كذلك كل مؤشرات الاقتصاد الوطني من تنويع في بينية الصادرات وكذلك في بنية الواردات والايرادات العامة للدولة والتكوين الاجمالي لراس المال الثابت، ومن هذا المنطلق سنقوم بتقدير المؤشر المركب الذي يعتمد على أخدى المتوسط الحسابي لكل معاملات هير فندال لمتغيرات الدراسة، باعتباره يعكس حقيقة وجود تنويع في الاقتصاد الجزائري.

الشكل رقم 06 :المؤشر المركب للتنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990– 2018)

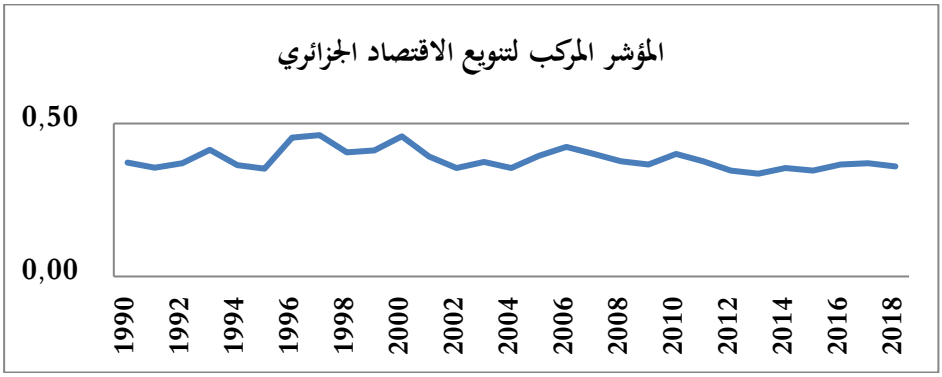

المصدر :من إعداد الباحث

يبين الشكل رقم(07) أن تقديرات معامل التنويع المركب قد بلغت (0.37)سنة 1990 وانخفضت قيمته إلى (0.36) سنة 2018 بمقدار (0.01 نقطة) وهذا ما يبن لنا أن الاقتصاد الجزائري حقق قدرا طفيفا من التنويع

الاقتصادي ،كما يتضح أن الفترات التي ارتفعت فيها درجة التنويع تزامنت مع سنوات بداية البرامج الاستثمارية العامة في الجزائر.

الخاتمة :

من خلال هذا المقال وتفاصيل مراجعه ومصادره ، وبعد تحليل الأرقام والبيانات والمعلومات المتعلقة به بينت نتائج هذه الدراسة أنه رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية إلا أنه لايزال يبقى اقتصادها ريعي نفطي، وتعتمد بشكل كبير في تمويل خزينتها على مداخيل النفط الناضب وفي تمويل التنمية الاقتصادية، لذلك اصبح على البلدان النفطية عامة والجزائر خاصة ضرورة حتمية ، الاعتماد على استراتيجيات التنويع الاقتصادي طويلة المدى وفعالة تساهم في التخلي على التبعية النفطية والانتقال إلى تنويع مصادر الدخل المختلفة ،مع تركيز الاهتمام بالقطاعات الاخرى الحساسة ودعم وتشجيع الاستثمارات الخاصة في كل من قطاع الزراعة و الصناعة المتنوعة ، والخدمات لاسيما السياحة المختلفة وهذا من أجل تحقيق مستويات عالية من النمو، بالتوجه نحو التنويع الاقتصادي والذي تزخر الجزائر بمكوناته وتملك آليات ذاك التحول الاستراتيجي ، وهذا ما أبرزته هاته الدراسة ووضحته نتائجها ، التي من خلالها نقدم توصيات خاصة للتوجه نحو التنوع الاقتصادي لخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل .

من خلال الدراسة المقدمة لحساب معامل التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990-2018 والتي شهدت فيها أسعار البترول صعودا وهبوطا ملحوظا وهو ومايسمى في السوق العالمي باضطرابات أسعار النفط، يتضح لنا ما يلي:

- انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي من 29.16%سنة 1990 إلى 28.87% سنة 2018 ،وارتفعت مساهمة القطاعات الأخرى خاصة قطاعي النقل والاتصالات والفلاحة والتجارة.
- بنية الصادرات بقيت محافظة على نفس النسب أما نسبة مشاركة صادرات النفط فبقيت في نفس مستوياتها السابقة أي تراوحت بين 96% و 97% وهذا إن ذل على شيء فهو يؤكد عدم تحقيق الجزائر أي تنويع في هيكل صادراتها وبالتالي تميزها بالتركيز والاعتماد على الريع النفطي.
- مازالت الواردات الجزائرية مرتفعة ومتنوعة بالإضافة إلى نقص حاد في المنتجات الجزائرية بديلة لتحل محل هذه المنتجات المستوردة، ماعدا منتجات قليلة في السنة الأخيرة او مايعتمد عليه من تجارة المقايضة أحيانا.
- على عكس مساهمة الايرادات النفطية التي تساهم بشكل كبير في تمويل الخزينة العمومية والتي بدأت في التراجع وهذا ما يؤكد ضرورة البحث عن مصادر أخرى للدخل خارج قطاع المحروقات من أجل تمويل الايرادات العامة، خاصة بعد انهيار أسعار النفط التي تسعر بالدولار ، وارتفاع أسعار المواد المستوردة المسعرة بالاورو ، في ظل التفاوت بين الدولار والاورو تبقى مخاطر انهيار المداخيل متواصلة.

وعليه من أجل نجاح سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر لابد من الاعتماد على هذه الركائز الاساسية :

- الاهتمام بالمورد البشري كركيزة أساسية لقيام نهضة حقيقية ، أخذا بالنماذج الناجحة ، على غرار اليابان وسنغافورة، وماليزيا وتركيا ، وكوريا الجنوبية ، وألمانيا .
- تشجيع ودعم الاستثمار في القطاع الخاص ، والعمل على تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، والتوجه نحو القطاعات الجاهزة لذلك خاصة السياحة والصناعات التحويلية
- الرفع من مستوى استقطاب الاستثمار الاجنبي في قطاع الصناعة ، عبر إقامة الشراكة الفعالة في المشاريع المنتجة للثروة والخالقة لمناصب عمل ، مع ربطه بالفلاحة الصحراوية خاصة لخلق ديناميكية جديدة في هذا المجال
- اعتماد سياسة التنويع الاقتصادي كاستراتيجية دائمة وليست ظرفية ، والانطلاقة في المشاريع الاستثمارية التي تكون أسعار منتجاتها في السوق العالمي مرتفعة لتحقيق مداخيل العملة الصعبة ، على شاكلة الاستثمار في التربة النادرة ، والمنغنيز والباريت ، والمعادن الثمينة ، والأعشاب الطبية وسم العقارب ، بالنظر الى أسعارها المرتفعة في الأسواق العالمية
- التركيز كذلك على البدائل المتاحة امام الجزائر كالطاقات المتجددة والقطاع الفلاحي وقطاع السياحة خاصة أنها مشاريع واعدة في كل ولايات الوطن ، مع ضرورة الاهتمام بترشيد استغلال المياه والحفاظ على المياه الباطنية .
- العمل على تحويل الجنوب الجزائري الى منصة الاقتصاد لغزو أسواق افريقيا بمنتجاته ، استغلالا للتركيبة الاجتماعية لقبائل الجنوب الجزائري الذين لهم امتداد قبلي عائلي الى أدغال افريقيا ، مما يسهل إقامة أسواق مشتركة ومنها التحضير لمناطق حرة بالولايات الجنوبية الحدودية ، التي يجب التركيز على تنميتها، خاصة وأن الجنوب الجزائري يزخر بامكانيات كبيرة مادية وبشرية ، ولذلك علينا أن نوضح في هذه التوصيات ، معنى تلك التركيبة الاجتماعية التي تساعد على تطوير مجال التبادلات التجارية وقد تكون سببا في خلق ديناميكية فعالة لطريق الحرير وإقامة مناطق حرة بكل من ولايات تندوف ، وبرج باجي مختار ، وعين قزام ، وجانت ، ذلك لأن تندوف تحتوي على قبيلتين كبيرتين تجاكانات، والرقيبات ، الذين لهما امتداد قبلي منها الى غاية أنغولا ، ومن ناحية أخرى ببرج باجي مختار التي بها ثاني أكبر قبيلة في افريقيا ،والتي لها امتداد من موريتانيا إلى برج باجي مختار وتمنراست ، الى غاية بوركينافاسو مرورا بغرب ووسط إفريقيا ودول الساحل التي تمثل فيها النسب الغالبة ، ولها سلطة النفوذ في الحكم بها ، أما التوارق الذين لهم امتداد قبلي الى غاية اثيوبيا والسودان ، مرورا بمركزهم بمدينة غات الليبية ، فإن ذلك كله من العوامل التي تؤهل الجزائر للصدارة اذا قمنا باستغلال التركيبة الاجتماعية لقبائل الولايات الجنوبية ، لمكافحة التهريب وتعويض ذلك بالأسواق المشتركة تحضيرا لاقامة المناطق الحرة .
- تكوين المنتخبين لتفعيل التوأمة بين البلديات الجزائرية وبلديات دول أجنبية صديقة حققت نهضة اقتصادية ولها نفس خصائص بلدياتنا ، وتتميز بامكانيات وثروات تحقق التنمية ،كعقد التوأمة بين بلديات صينية ، وبلديات تركية، وبلديات سنغافورية ، وأخرى ماليزية ، وحتى بعض المدن الاوربية ، والأمريكية مع بلديات جزائرية ، لإستقطاب التكنولوجيا وتجارب ناجحة يمكن إسقاطها على الواقع الجزائري فنحقق من خلالها تبادل المعارف والتجارب قد تدفع نحو حسن إستغلال ثرواتنا والإسراع في التحول نحو التنوع الاقتصادي .

قائمة المراجع:

- إسماعيل صاري. (أكتوبر, 2019). التنويع الاقتصادي وتنويع التنمية كبديل للحد من الصدمات النفطية الخارجية في الجزائر (تقديم نموذج مقترح). مجلة البشائر الاقتصادية.
- أشرف الصوفي ، و عبد المنعم الدامي. (2017). القطاع الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري، الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات. الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل إنهيار أسعار المحروقات. قالمة: جامعة 8ماي 1945كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- أشواق بن قدور، و محمد مدياني. (سبتمبر, 2017). التنويع الاقتصادي ومداخل تحسين أداء الاقتصاد الجزائري. مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال.
- جلول بن با ، و عبد القادر بلعربي . (جوان, 2020). التنويع الاقتصادي في الجزائر الاستراتيجية البديلة لقطاع النفط. مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال.
- خيرة مجدوب. (2020) الاساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته. برلين: المركز لدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .
- فاتح جاري، و محمد ميلود قاسمي . (ديسمبر, 2020). الاقتصاد الجزائري بين حتمية تبني إستراتيجية للتنويع أو الارتهان لتقلبات أسعار البترول. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي.
- فاطيمة بن يوب ، و سهام فلفل. (2017). الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصادتجربة دول مجلس التعاون الخليجي. الملتقى الوطني حول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات. قالمة: جامعة 8 ماي 1985كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- موسى باهي، و كمال روابنية. (ديسمبر, 2016). التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية.
- نجاة كوتل. (ديسمبر, 2019). الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصاديدراسة تطبيقية لحساب مؤشر هير فندال هيرشمانللفترة 20112017. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية.
- هبة الله أوريسي. (جوان, 2018). الاقتصاد الجزائري بين الأزمة النفطية وحتمية التنويع الاقتصادي –دراسة تحليلية خلال الفترة (20122016. مجلة العلوم الانسانية.